

نظرات ثاقبة في « الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين » لأبي البركات الانباري - دراسة نحوية نقدية

أ.د. طالب خميس الوادي // الجامعة العراقية - كلية التربية - قسم اللغة العربية
Drtalipkhomeisawadi@gmail.com

مستخلص:

الحمد لله الذي علّم الإنسان بالقلم، علّمه البيان وفصاحة اللسان، وصلى الله تعالى على نبيّه الأكرم محمد سيد الأعراب والعجم، خير من يمشي على قدم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأخيار المتجبن، والتابعين لهم بإحسان، وسلم تسليماً كثيراً.

إن بحثي الموسوم: «نظرات ثاقبة في «الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين» لأبي البركات الانباري - دراسة نحوية نقدية» يهدف إلى بيان مكانة اللغة العربية بين لغات العالم، وجهود علماء العربية القدامى من المدرستين البصرية والكوفية في تقعيد اللغة العربية ووضع أصولها وضوابطها بغية تيسير تعلمها وإتقانها للأجيال القادمة ولكل معتنقي الإسلام من غير العرب الذين يرغبون بتعلم العربية لفهم كتاب الله تعالى ومبادئ الدين الحنيف وضبط فقهه، وسنة نبيّه ﷺ، فجاء البحث ينتصر لبعض علماء العربية من المدرسة الكوفية التي وقع عليها حيف، وغبن بقصد أو بغير قصد في الموازنة التي قام بها أبو البركات في كتابه «الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين» الذي جعل من نفسه قاضياً بين المدرستين البصرية والكوفية في المسائل النحوية، واللغوية التي اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة وسمّى كتابه «الإنصاف، في مسائل الخلاف» والإنصاف: هو العدل والمساواة بين المتخاصمين أو المختلفين عند الحكم عليهم في مسألة ما أو أمر معين فيجب على الحاكم أو القاضي أن لا يميل لأحد الفريقين على حساب الآخر إلاّ بالحق مهما كانت درجة القرب أو البعد بين الحاكم والمحكوم عليه فعندما وجدت أبا البركات يميل إلى البصريين على حساب الكوفيين فجنّت أرد عليه في هذا البحث بالأدلة والبراهين والحجج من كتابه «الإنصاف»، و«الكتاب» لسيبويه (ت 180 هـ) وكتاب «معاني القرآن» لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)، و«معاني القرآن» للأخفش، (ت 215 هـ) وغيرها من كتب علماء العربية قدامى ومتأخرين ومحدثين؛ لنعدل الميل ونصحح الموقف في تلك المسائل. وتضمن البحث على مقدمة وملخص البحث بالعربية والإنكليزية وأهم مصطلحات (مفاتيح) البحث بالعربية والإنكليزية، كما اشتمل على مبحثين وخاتمة تضمنت أهم النتائج، وفهرست بأهم المراجع والمصادر. وصلى الله تعالى على محمد وآله وصحبه ومن والاه أجمعين.

مفاتيح البحث: الإنصاف - الخلاف - سيبويه - الفراء - البصريون - الكوفيون - نعم - بئس - التعجب - التصرف - الجمود.

Insightful Views into "Al-Insaf, on Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians" by Abu Al-Barakat Al-Anbari - a Critical Grammatical Study

Professor Dr. Talib Khamis Al-Wadi University of Iraqia - College of Education-
Department of Arabic Language

Abstract :

be to God, who taught a person with the pen, taught him the statement and the eloquence of the tongue, and may God Almighty bless his most honorable prophet Muhammad, the master of the Arabs and the Persians, the best of walking on foot, and to his good, pure family and his good companions who are involved and delivered a lot. My research tagged: ((Insight looks in "fairness, in matters of disagreement, between the visual grammarians and the Kufic" by Abu Al-Barakat Al-Anbari-a critical grammatical study) aims to explain the position of the Arabic language between the languages of the world, and the efforts of old Arab scholars from the visual and keffiyeh schools in the Arabic language and put its origins and controls in order to facilitate its learning and mastery of future generations and for all the adherents of Islam from Islam Not the Arabs who want to learn Arabic to understand the Book of God Almighty and the principles of the true religion and control his jurisprudence, and the Sunnah of his prophet (may God Almighty be upon him and his family and companions), so the research came to triumphs for some Arab scholars from the Kufic school that Haifa signed, and he was unjust or unintentionally in the budget that Abu Al-Barakat conducted in his book "Al-Insaf, in matters The two visual and Kufic schools in grammatical matters, and linguistic in which the grace of Basra and Kufa differed and his book (Al-Insaf, in matters of disagreement) and fairness: is justice and equality between the litigants or the different when judging them in a matter or matter a specific matter, the ruler or the judge must not tend to one of the two teams at the expense of the other except by the right, whatever the degree of proximity or distance between the ruler I found Aba Al-Barakat tending to the Basri at the expense of the Kufis, so I came to respond to it in this research with evidence, proofs and arguments from his book Al-Insaf and (The Book) by Sibawayh (d. The research included the introduction and summary of the research in Arabic and English and the most important terms (key) research in Arabic and English. It also included two topics and conclusion that included the most important results, and was indexed by the most important references and sources. And may God Almighty bless Muhammad, his family and companions, and from all his parents.

Search keys: fairness - disagreement - Sibawayh - al-Farraa - the Basrans - the Kufians - yes - bad - astonishment - behavior - rigidity.

المقدمة:

﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبَّغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ البقرة/ 138 و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا..﴾ الكهف/ 2-1 والشكر لله الذي بنعمته وبمَنِّه وكرمه تتم الصالحات، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد إمام المتقين وسيد البلغاء والمتكلمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: إن التمسك بثوابت اللغة العربية، وأصولها، وضوابطها دليل على تمسك الأجيال العربية بلغتهم الأم التي هي لغة الدين بكل علومه، والحياة بكل شؤونها العلمية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ولكون اللغة أداة للمحافظة على تراث الأمة وأصالتها، وحضارتها. وما أنشئت علوم اللغة من نحو وصرف، وصوت، وبلاغة -من بيان ومعان-، وعلم المعاجم، وغيرها من علوم لغتنا الكريمة المعطاء إلا لخدمة لكتاب الله العزيز حفظاً، وقراءة، وتفسيراً، وبياناً؛ كي تدرسه الأجيال وتفهم مقاصده، ومعانيه، وتتخلق بأخلاقه الفاضلة، وتعمل بمحكمه، وتؤمن بمتشابهه وفي ذلك رفعة الأمة ووحدتها، وصون كرامتها؛ من أجل ذلك كله شرعنا في تأليف الكتب، وكتابة البحوث ومنها بحثي (هذا الموسم) نظرات ثاقبة في «الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين» لأبي البركات الانباري -دراسة نحوية نقدية-؛ كي نعرف الأجيال بإسهامات علماء الأمة، وجهودهم العظيمة في صون هذه اللغة العظيمة من الضياع، والمحافظة على أصولها.

إن هذا البحث يقع في دائرة النقد اللغوي إذ جاء

بعد قراءة فاحصة في كتاب «الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين» لأبي البركات الانباري فوجدته جعل من نفسه قاضياً بين المدرستين البصرية والكوفية في المسائل النحوية التي اختلفوا فيها وسمى كتابه (الإنصاف، في مسائل الخلاف) والإنصاف: هو العدل والمساواة بين المتخاصمين أو المختلفين عند الحكم عليهم في مسألة ما، أو أمر معين فيجب على الحاكم أو القاضي أن لا يميل لأحد الفريقين على حساب الآخر إلا بالحق مهما كانت درجة القرب أو البعد بين الحاكم والمحكوم عليه. وعندما وجدت أبا البركات يميل إلى البصريين على حساب الكوفيين فجئت أرد عليه في هذا البحث بالأدلة والبراهين والحجج من كتابه الإنصاف، و(الكتاب) لسيبويه (ت 180 هـ)، وكتاب معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)، وغيرها من كتب علماء العربية قدامى ومتأخرين ومحدثين كي نعدل الميل ونصحح الموقف في تلك المسائل، ولأشخص مواضع الخلل، ومواطن الاضطراب فيه؛ لأنني مؤمن بأن كل عمل ابن آدم غير معصوم من الخطأ والنسيان والزلل والهفوات، وأن الكمال لله تعالى وحده، ولكتابه العزيز، وقد قال العباد الأصفهاني -رحمه الله تعالى: [إني رأيت لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: (لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زدت هذا لكان يستحسن، ولو قدمت هذا لكان أفضل، ولو تركت هذا لكان أجمل) وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.]؛ لذا لا أجد حرجاً في عملي هذا الذي لا ابتغي من ورائه إلا الإصلاح في هذا الكتاب، وسد النقص فيه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

هذا رأي الكوفيين وأبي زكريا الفراء على حدّ زعم أبي البركات الانباري، ثم ذكر رأي البصريين وسيويه المخالف لرأي الكوفيين والفراء في هذه المسألة النحوية فقال: {وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلاّن اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا «نعمًا رجلين، ونعمًا رجلاً» وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعاً مع ذلك المظهر في نحو «نعم الرجل، وبئس الغلام» والمضمر في نحو «نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو» فدلّ على أنهما فعلاّن ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلاّن اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، ولك قولهم «نعمت المرأة، وبئست الجارية» لأن هذه التاء تختصّ بها الفعل الماضي لا تتعدّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به. {⁽²⁾ لقد قول أبو البركات الانباري أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء ما لم يقله وخير شاهد ما ذكره الفراء في كتابه [معاني القرآن] الذي جمع فيه آراءه النحوية والصرفية واللغوية. لكن لنرى ما مدى صحة ما ذهب إليه أبو البركات بعد أن نستعرض آراء كلا الفريقين في فعلية [أفعال المدح والذم نعم - وبئس - وحبذا]، فوجدت أن سيويه والفراء قد اتفقا على فعلية أفعال المدح والذم على أنها أفعال جامدة لا تتصرف⁽³⁾ لكنّها

كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (بلا-ت): 1/81.
(2) المصدر نفسه: 1/86.

(3) ينظر: الكتاب، كتاب سيويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، 1425 هـ. 2004 م: 2/179، ومعاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)، الجزء الأول تح: أحمد يوسف النجاني ومحمد علي النجار، ط 1، مطبعة دار

وتضمّن البحث على مقدمة وملخص البحث بالعربية والإنكليزية وأهم مصطلحات (مفتاح) البحث بالعربية والإنكليزية، كما اشتمل على مبحثين فكان المبحث الأول: [نعم]، و[بئس]، أفعلاّن هما أما اسمان؟]، وأما المبحث الثاني: [القول في «أفعل» في التعجب، اسم هو أو فعل؟]، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج، وفهرست بأهم المراجع والمصادر. وصلى الله تعالى على محمد آله وصحبه ومن والاه أجمعين.

المبحث الأول:

[نعم]، و[بئس]، أفعلاّن هما أما اسمان؟]

قال أبو البركات الانباري: {ذهب الكوفيون إلى أن «نعم، وبئس» اسمان مُبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلاّن ماضيان لا يتصرّفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول «ما زيد بنعم الرجل» قال حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ

أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُضَرِّمًا
وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال «نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرِ» وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقليل له: نعم المولودة مولودتك! فقال «والله ما هي بنعم المولودة: نُصِرْتُها بكاء، وبرّها سرقة» فأدخلوا عليها حرف الخفض، ودُخِلَ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء. {⁽¹⁾

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي (ت 577 هـ)، ومعه

ذهب إليه الكسائي⁽⁸⁾ ووافقهم في ذلك الزخشي⁽⁹⁾ وابن يعيش⁽¹⁰⁾ وبعض المحدثين⁽¹¹⁾. خلافاً لما ذهب إليه سيبويه الذي منع اتصال (نعم) و(بئس) بضمائر الرفع بقوله: {واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نَعْمُوا رجلاً، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مَرَرْتُ بكل. وقال الله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ﴾⁽¹²⁾ فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان⁽¹³⁾ والأصل فيهما العين - عين الفعل - مكسورة⁽¹⁴⁾.

(8) ينظر: شرح الكافية في النحو، لابن جماعة محمد بن إبراهيم سعد الله بن جماعة (ت 733هـ)، تح: الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، 1407هـ - 1987م: 435.

(9) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، (بلا. ت): 7/127.

(10) ينظر: المصدر نفسه: 7/127.

(11) ينظر: الوحيد في النحو والإعراب والبلاغة والإملاء وقواعد القراءة، لكمال أبي مصلح، مكتبة النهضة، بغداد، (د.ت): 169.

(12) سورة النمل/ 87 على قراءة حمزة وحفص عن عاصم (أَنُوهُ) وكُتِبَ بها المصحف. وقرأ الباقون بصيغة المضارع (أَنُوهُ) بمعنى جاءؤوه. (السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي (324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط2، 1400هـ: 1/487)، وفي قراءة (أتاه داخرين) «مَنْ وَحْدَ فلفظ (كُلُّ)، وَمَنْ جمع - فلمعناه» (معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1408هـ - 1988م: 4/130).

(13) الكتاب: 2/179.

(14) المصدر نفسه: 2/179.

في أصل وضعها في اللغة كانت متصرفة⁽¹⁾ إلا أنها خرجت عن أصلها؛ لتؤدي أسلوب المدح والذم⁽²⁾. ولازم فعل المدح والذم صورة واحدة يجري عليها كالمثل⁽³⁾.

وأكد الفراء على فعلية (نعم وبئس) عندما تحدث عن إسنادهما إلى ضمائر الرفع، وتوحيد الفعل وتنثيته وجمعه كما يفعل ذلك بالفعل المتصرف بقوله: {والعرب توحد نعم وبئس. وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه⁽⁴⁾... فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل⁽⁵⁾ كما أجاز تنثيتهما بقوله: {ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئس رجلين، وللقوم، نعم قومًا ونعموا قومًا⁽⁶⁾. وهذا دليل على فعلية (نعم وبئس)، ووصفه بالاطراد والكثرة بقوله: {فهذا في نعم، وبئس مطرد كثير⁽⁷⁾ في كلام العرب. وهذا ما

الكتب المصرية، 1374هـ - 1955م. الجزء الثاني، تح: محمد علي النجار، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، والجزء الثالث، تح: عبد الفتاح إسماعيل شليبي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1972م: 1/268 و 2/141 و 3/62.

(1) ينظر: الكتاب: 4/116 و منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، للدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م/ 71، ونحو الفعل للدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م / 74-75.

(2) ينظر: المعاني: 2/141.

(3) ينظر: الكتاب: 1/73 والمعاني: 1/268، ونحو الفعل / 74.

(4) أي: أنها فعلاان جامدان ليسا بمتصرفين.

(5) المعاني: 2/141-142.

(6) المعاني: 1/268.

(7) المصدر نفسه: 1/268.

يجب أن يكون اسم جنس معرفاً⁽⁶⁾ بـ (ال) الجنسية⁽⁷⁾.
1. وحجة أخرى لسيبويه هو أن (نعم) و (بئس) لا تعمل في المخصوص⁽⁸⁾. بل يعمل في الفاعل والتميز⁽⁹⁾، في نحو قولك: (نعم الرجل عبد الله). وهذا ما ذهب إليه السيرافي في قوله: «فإن قال قائل: هو مضمّر مقدم تفسيره: عبد الله (بدلاً) منه (محمولاً) على نعم، فأنت قد تقول: عبد الله نعم رجلاً فتبدأ به، ولو كان (نعم) بمضمّر لعبد الله لما قلت: عبد الله نعم الرجل فترفعه، فعبد الله ليس من (نعم) في شيء. والرجل هو: عبد الله ولكنه منفصل عنه كإفصال الأخ منه إذا قلت: عبد الله ذهب أخوه فهذا تقديره، وليس معناه كمعناه، ويدلّك على أن عبد الله ليس تفسيراً للمضمّر أنّه لا تعمل فيه نعم نصب ولا برفع ولا يكون عليها أبداً في شيء»⁽¹⁰⁾.

(6) ينظر: الكتاب: 178-177/2، والمعاني: 1/57.

(7) ذهب أغلب النحويين إلى أنها (ال) جنسية؛ لأن المدح والذم يشمل الجنس كله ثم يخص به الممدوح أو المذموم... وذهب قسم من النحاة إلى أن (ال) تدخل على فاعل (نعم) و (بئس) هي عهدية، واختلفوا فقليل المعهود ذهني... وقيل المعهود هو شخص الممدوح أو المذموم، وثمة أمر آخر هو أن لفاعل فعل المدح والذم ثلاث صور: أن يكون محلي بـ (ال) أو مضافاً لمحلي بـ (ال) أو مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ينظر: شرح الإنصاف: 1/111، وشرح الأشموني على الفية ابن مالك، لأبي الحسن علي نور الدين الأشموني (ت929هـ)، ط2، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، القاهرة، 1365هـ - 1946م: 3/29. ويبدو لي أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه والفراء.

(8) الكتاب: 2/179.

(9) الكتاب: 178-176/2، والمعاني: 1/57.

(10) شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله ابن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1، 1429هـ - 2008م: 3/7.

حقيقة الخلاف بين سيبويه والفراء في هذه المسألة:

هو أن سيبويه منع الجمع بين الفاعل والتميز بعد الفعل - نعم وبئس - بحجة أنّه لا يجوز الجمع في الكلام بين المعوّض والمعوّض عنه كما هو الحال في تنوين العوض عن جملة أو كلمة أو حرف. واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾⁽¹⁾ وقال السيوطي: «وتنوينه عوض عن المضاف إليه، أي: وكلّهم بعد إحيائهم يوم القيامة (أثوه)⁽²⁾... والتعبير في الماضي لتحقيق وقوعه»⁽³⁾ وبصيغة المستقبل «و (أثوه) مثله وهو كثير في القرآن وسائر الكلام»⁽⁴⁾.

وما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح عندنا؛ لأن الضمير مبهم ولا يعود على اسم ظاهر معرفة يسبقه فيجب أن نبين ما هو ثم نكني عنه.

فإن قال قائل: إن الإضمار يعود على المخصوص. نقول له: هل يجوز لك أن تقول: (نعم عبد الله رجلاً)؟

الجواب: باتفاق سيبويه والفراء ومن وافقهم لا يجوز ذلك⁽⁵⁾.

وثمّ أمر آخر: هو أن فاعل فعل (نعم وبئس)

(1) النمل / 87.

(2) قراءة حمزة وحفص عن عاصم السبعة في القراءات: 1/487.

(3) تفسير الجلالين، للإمامين الجليلين: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مذيلاً بكتاب لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي (ت911هـ) ط1996-1416، مؤسسة دار الشريجي للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق: 384.

(4) المعاني: 2/143.

(5) ينظر: الكتاب: 179-176/2، والمعاني: 1/56-57.

اتفق سيبويه والفراء في جواز تأنيث الفعل (نعم) و (بئس) إذا كان فاعله مؤنثاً، وتذكيره⁽⁷⁾. وقسم من النحويين يرون تذكيره أفضل من تأنيثه⁽⁸⁾، ولم يجوز سيبويه والفراء تقديم المخصوص على الفعل والفاعل والتمييز⁽⁹⁾. كما وافق الفراء سيبويه في إعراب جملة المدح والذم، نحو: «نعم العبدُ أيوبُ». فيكون إعراب الجملة على مذهبها: (نعم العبدُ) جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم. وأمّا الاسم المخصوص بالمدح (أيوبُ) فأعربوه مبتدأ. فجملة المدح أو الذم عندهم جملة اسمية خبرها جملة فعلية⁽¹⁰⁾. وبعد كل هذا الشرح والتوضيح الموثق بأقوال كلا الفريقين تبين لنا صحة ما ذهبنا إليه من أن الفراء لم يقل باسمية الفعلين [نعم، وبئس] بل قال بأنها فعلاان جامدان موافقاً بذلك ما ذهب إليه سيبويه والبصريون وبطلان ما زعمه أبو البركات الأنباري.

ووجدت ابن الوراق يوافق سيبويه ويمنع ما ذهب إليه الفراء بحجة أنهم «لو ثنوا الضمير وجمعوه، لولي (نعم وبئس) أسمان ليس في لفظهما دلالة على الجنس فلهذا لم يثن ويجمع المضمير فيهما»⁽¹⁾. ووافق سيبويه أيضاً المبرد⁽²⁾ وابن السراج⁽³⁾ وأبو البركات الأنباري⁽⁴⁾ وابن عصفور⁽⁵⁾. لكن ما ذهب إليه الفراء في جواز اتصال الفعل (نعم) و (بئس) بضمائر الرفع (ألف الاثنين وواو الجماعة) تسجل له في ردّ التهمة الموجهة إليه التي مفادها أنه قال باسمية (نعم) و (بئس) والذي نسبته النحاة إليه لم أجد له إثارة من علم في معانيه⁽⁶⁾.

(1) علل النحو لابن الوراق، لأبي الحسن محمد بن عبد الله (ت 381 هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002 م: 389.

(2) ينظر: المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تح: عبد الخالق غضيمة، عالم الكتب بيروت، 1382 هـ - 1962 م: 2/149.

(3) ينظر: الموجز في النحو: 389.

(4) ينظر: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م: 73.

(5) ينظر: المقرب: 1/68.

(6) ينظر: أسرار العربية، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، (ت 577 هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - (بلا، ت): 69-70، والإنصاف: 104-97/1، وشرح المفصل: 129-127/7، وشرح ابن عقيل قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769 هـ) على ألفية ابن مالك (ت 672 هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح بن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 14، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1384 هـ - 1964 م: 161-160/2، وأبو زكريا الفراء مذهبه في النحو واللغة: 412، و النحو العربي مذهبه وتيسيره،

تأليف الدكتور مجهد جيجان الدليمي والدكتور محمد صالح التكريتي والدكتور عائد كريم، جامعة بغداد، كلية التربية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد: 102.

(7) ينظر: الكتاب: 178-176/2 و 4/116، والمعاني: 268-267/1، ووافقهما أغلب النحاة كالنحاس، والزخشري، وأبي البركات الأنباري، وابن عيش، والمخزومي من المحدثين. ينظر: إعراب القرآن: 2/274، والمفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمد بن عمر الزخشري (ت 538 هـ)، ط 2، بيروت، (بلا، ت): 274، وأسرار العربية: 69، وشرح المفصل: 127/7، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: 136.

(8) وهم: المبرد وابن الوراق وأبو البركات الأنباري وابن عصفور، ولم أجد أحداً يمنع تأنيث (نعم وبئس) على حد علمي بذلك. ينظر: المقتضب: 2/146، وعلل النحو: 389، والإنصاف: 1/111، والمقرب: 67.

(9) ينظر: الكتاب: 2/177، والمعاني: 2/99، و 1/57.

(10) ينظر: الكتاب: 2/179، والمعاني: 2/99.

النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، وإذا كانوا قد منعه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى، فلما منعه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها؛ فلو لم يكن أفعال في التعجب فعلاً وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال. {⁽¹⁾

والرد على ما ذهب إليه أبو البركات الانباري فيما نقله عن الكوفيين في مسألة [أسمية «أفعل» و«افعل» في التعجب] وكيف وافق رأي البصريين ثم فند قول الكوفيين بقوله:

{وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف» قلنا: عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم؛ فإننا أجمعنا على أن «ليس، وعسى» فعلا، ومع هذا فإنها لا يتصرفان، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين؛ أحدهما: أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمانة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله، والثاني - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكاً، وأما قولهم «ما أملح ما يخرج هذا الغلام، وما أطول ما يكون هذا» فلا يقال ذلك حتى يرى فيه تحيلة ذلك، فذلك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد ذلك، فكأنك قد شاهدته موجوداً، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل

المبحث الثاني: [القول في «أفعل»

في التعجب، اسم هو أو فعل؟]

{ذهب الكوفيون إلى أن [أفعل] في التعجب نحو «ما أحسن زيداً» اسمٌ. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو «ما أقومُه، ولا أبيعُه» كما تصح العين في الاسم في نحو «هذا أقوم منك، وأبيع منك» ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلَّ عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع وأقام وأباع في قولهم «أبعت الشيء» إذا عرّضته للبيع، وإذا كان قد أُجْري مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً. والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أحسن زيداً قولهم «ما أعظم الله» ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو «ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك» ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل «أرشدني، وأسعدني، وأبعدني» ولا تقول في الاسم «مرشدني» ولا «مسعدني». فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يُقاس عليه، وإنما دخلت هذه

وذكرَ أنَّ هذين الفعلين جامدان لا يتصرفان ولا يدلان على الحدث والزمن بل يدلان على معنى كحروف المعاني. لكنَّها في أصلها متصرفة وحولت عن أصلها لتؤدي معنى التعجب فجمدت على هذه الصورة⁽⁶⁾ نحو: «ما أحسنَ زيداً» و «ما أكرمَ حاتمًا»؛ لأنَّهم «لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشَبَّهَ هذا بما ليس من الفعل، نحو: (لات) و (ما)، وإن كان من حُسْن وكرم، وأعطى»⁽⁷⁾.

وهناك من يرى غير ما يراه سيبويه في علة عدم تصرف هذه الأفعال⁽⁸⁾. وهذه الأفعال الجامدة لا تُعَلُّ عين الفعل فيها، نحو: (ما أقدمَ الجسرَ) و (ما أقولُكُ)، و (ما أبيَّعُ) و (أقولُ به) و (أبيعُ به)⁽⁹⁾، لكي يميز الفعل الجامد عن الفعل المتصرف⁽¹⁰⁾. لكنَّ الجمود والثبات وعدم التصرف لم يلزم فعل التعجب فحسب بل لزم بناء التركيب اللغوي لجملة التعجب في صيغة (ما أفعلُكُ) التي تتكون من:

واستعمالاتها العربية، الدكتور مصطفى النحاس، مطبعة السعادة، القاهرة، 1403 هـ - 1983 م / 81 - 89.

(6) ينظر: المقتضب: 3 / 190.

(7) الكتاب: 1 / 73.

(8) جاء في (حاشية الصبان على شرح الإشموني على ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د. ت. : 3 / 21) أن قسماً من النحاة يرون أن عِلَّةَ عدم التصرف لعدم دلالة فعل التعجب على الحدث والزمن، أو الاستغناء عن عدم تصرفه بتصرف غيره.

(9) ينظر: الكتاب: 4 / 350، والمعاني: 2 / 139، والمنصف شرح عثمان بن جني ت (392 هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت 248 أو 249 هـ) تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين: 1 / 316.

(10) المصادر نفسها.

أَكْرَهَ لأنه لا يختص زماناً بعينه؛ فلهذا منعه من التصرف، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا في «ليس، وعسى»⁽¹⁾.

وسنفصل القول في هذه المسألة من خلال استعراض آراء كل من سيبويه - وهو رئيس المدرسة البصرية - والفراء - وهو رئيس المدرسة الكوفية - في هذه المسألة.

أما سيبويه فيرى أنَّ التعجب: استعظام الأمر في النفس، فإن «قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه من الغاية الدنيا»⁽²⁾.

وذكر سيبويه للتعجب صيغتين قياسيتين هما صيغة (ما أفعله) وصيغة (أفعلُ به)، وهي صيغ مطردة في كلام العرب⁽³⁾.

وذكر صفات الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب، فيصاغ فعل التعجب من:

1- كل فعل تام.

2- متصرف.

3- قابل للزيادة والنقصان فلا يصاغان من

(مات) و (هلك).

4- مُثَبَّت.

5- فعل على وزن (أفعلَ) و (فعلَ)، وقال سيبويه: «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفَعَلَ»⁽⁴⁾. وخالفه قسم من النحاة في عدم جواز أن يصاغ من الفعل على (أفعلَ)⁽⁵⁾.

(1) الإنصاف: 113-112 / 1.

(2) الكتاب: 4 / 97.

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 73.

(4) ينظر: الكتاب: 1 / 73.

(5) ينظر: مجمع الأمثال، للميداني لأحمد بن محمد النيسابوري (ت 518 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، 1374 هـ - 1955 م: 1 / 82، وصيغة (أفعلَ) بين النحويين واللغويين

(أَفْعِلْ بِهِ) بصيغة (مَا أَفْعَلَهُ) بقوله: «كقولك: أَكْرِمْ بعبدِ الله ومعناه: مَا أَكْرَمَ عَبْدُ اللَّهِ»⁽¹¹⁾. وذكر الفراء في معانيه نوعين من التعجب: أحدهما: السماعي، مطلق ليس له ضابط ولا يمكن تحديده، ويعتمد استعماله وفهمه على قدرة المتكلم والمتلقي وتمكنه من علوم اللغة وفطنته وذكاؤه وطبعه السليم في تذوق أساليب اللغة وفنونها من خلال القرائن الموجودة في الكلام. وقد تناول الفراء دراسة التعجب السماعي من خلال تفسيره لكتاب الله تعالى بقوله: «ثُمَّ عَجَّبَهُ فَقَالَ: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾»⁽¹²⁾ ثم فسر فقال: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾»⁽¹³⁾ و«كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾»⁽¹⁵⁾ ومثله: (سبحان الله) و (لله دَرُّه فَارِسًا) و (يا لك، أو ياله، أو يا لي)، و (هذا الرجل). وتحدث عنه سيبويه أيضاً⁽¹⁶⁾.

وأما الآخر: فهو قياسي ويرد بصيغتين هما:
أ- صيغة (مَا أَفْعَلَهُ)، وتتألف فيها جملة التعجب من ثلاثة عناصر: (مَا) + الفعل (أَفْعَلْ) + المفعول به. كما في قولك: (مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ) و (عبد الله): مفعول به في اللفظ لكنه في المعنى فاعل؛ لأن جملة التعجب في الحقيقة هي: حَسَنَ عَبْدُ اللَّهِ⁽¹⁷⁾.

ب - صيغة (أَفْعِلْ بِهِ) نحو (أَكْرِمْ بزيد) وتتألف من ثلاثة عناصر هي: الفعل (أَفْعِلْ) لفظه فعل أمر

(مَا + أَفْعَلْ + المفعول به) وصيغة (أَفْعِلْ بِهِ) التي تتكون من (أَفْعِلْ + الباء + الاسم المجرور لفظاً المرفوع محلاً) فلا يجوز لك أن تقدم أي عنصر من عناصر هذا التركيب على غيره أو تُؤخِّره. و (مَا) بمعنى (شيء)⁽¹⁾. وجاء التعجب في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾⁽²⁾ وقوله سبحانه: ﴿أَبْصِرْ بِهِ، وَاسْمِعْ﴾⁽³⁾ والفعل (أَفْعِلْ) ترى أن لفظه الأمر وأصله الماضي⁽⁴⁾ ومعناه الخبر⁽⁵⁾. وأجاز سيبويه⁽⁶⁾ زيادة (كان) في تركيب جملة التعجب في العربية بين (مَا) والفعل نحو قول عبد الله بن رواحة الأنصاري: (من البحر الكامل) مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا

بُهِدَاكَ مَجْتَنِبًا هَوَى وَعِنَادًا⁽⁷⁾

ووجد سيبويه مخرجاً للأفعال التي لا تتوافر فيها شروط فعل التعجب فيستعان بفعل آخر مستوفٍ للشروط يتبعه مصدر الفعل غير الثلاثي، نحو ما كان لوئاً أو خلقاً، لا تقول: مَا أَبْيَضَهُ، وما أعشاه، لكن تقول: مَا أَشَدَّ بِيَاضَهُ، وما أَشَدَّ عِشَاهُ⁽⁸⁾.

أما الفراء فلم يُعرِّفِ التعجب، بل أطلق على صيغة (مَا أَفْعَلَهُ) مصطلح التعجب في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا أَكْفَرُهُ﴾⁽⁹⁾ «يكون تعجباً»⁽¹⁰⁾ وفسر صيغة

(1) ينظر: الكتاب: 1/73، الكتاب: 1/72.

(2) سورة عبس/ 17.

(3) سورة الكهف/ 26.

(4) ينظر: أسرار العربية: 122، وحاشية الصبان: 3/18-19.

(5) ينظر: المنصف: 1/316، والإنصاف: 148-147/1.

(6) ينظر: الكتاب: 1/73.

(7) حاشية الصبان: 3/25. (كان) هنا زائدة تفيد الدلالة على الزمن الماضي.

(8) ينظر: الكتاب: 4/97.

(9) عبس/ 17.

(10) المعاني: 3/237.

(11) المصدر نفسه.

(12) عبس/ 18.

(13) عبس/ 19.

(14) المعاني: 3/237.

(15) البقرة/ 28.

(16) ينظر: الكتاب: 2/96، وحاشية الصبان: 3/17.

(17) ينظر: شرح المفصل: 7/144، والنحو الوافي لعباس

حسن، دار المعارف بمصر، 1968م: 3/341.

وحرف الجر (الباء) اختلف النحاة في معناه فمنهم من ذهب إلى أنه حرف جر زائد، ومنهم من ذهب إلى أنه حرف تعدية. والاسم المجرور اختلفوا فيه أيضا فذهب أغلب النحاة إلى أنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً فاعل لفعل الأمر. وجيء بالفاعل مجرورا للتمييز بين فعل الامر الذي يراد به التعجب وفعل الأمر الذي لا يراد به التعجب. ومن النحاة من قال إن الفاعل ضمير مستتر وجوباً، والاسم المجرور لفظاً يكون تقديره منصوباً محلاً على أنه مفعول بهما، والباء للتعدية.⁽¹⁾

وقد بين الفراء في معانيه موقفه من أسلوب التعجب وفهمه له من خلال تفسيره لكتاب الله تعالى. ويرى أن التعجب يتضمن الاستفهام وفيه مدح أو ذم للمتعجب منه كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرُهُ﴾⁽²⁾ قال الفراء مفسراً (ما) التعجبية - التي هي مصدر الخلاف بينه وبين سيبويه، والبصريين - بقوله: {يكون تعجباً، ويكون: ما الذي أكفره؟ وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير} ⁽³⁾ وهنا ذكر في (ما) وجهين: إفادتها التعجب وإفادتها الاستفهام والاثنان فيهما الإبهام. وأما قوله {وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير} أي: إن التفسير يأخذ بالرأي القائل بأنها - ما - استفهامية لكن ما السبب في ذلك؟

وبما إن مفهوم التعجب هو «حصول موقف أو شيء تنفعل به النفس لاستعظام الأمر عند رؤيته أو

السماع به بقصد المبالغة في المدح أو الذم للمتعجب منه ويكون لفظه لفظ استفهام ومعناه التعجب} ⁽⁴⁾.

وهذا يعني عندنا أن معظم التعجب هو مبالغة في المدح أو الذم وزيادة في وصف الفاعل أو نقصان لسبب مبهم خفي يجهله المتعجب؛ لأنه رأى من المتعجب منه أمراً خرج به عن نظائره ويقل في العادة وجود مثله، لذلك لا يصح أن يصدر التعجب من العالم بكل شيء، والقادر على كل شيء، والمبدع لكل شيء تبارك وتعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾⁽⁵⁾.

ولكل ما تقدم تبين لنا لم كان التفسير يذهب إلى عد (ما) استفهامية. لكن الفراء ذكر في (ما) وجهين هما: التعجب والاستفهام. وقد وافقه الأخفش فيما ذهب إليه بقوله: {معناه على وجهين: قال بعضهم على التعجب وقال بعضهم: أي شيء أكفره} ⁽⁶⁾ ووافقه ابن درستويه في الوجه الثاني أي أن معناها استفهام ولفظها تعجب {وإنما وضع هذا في التعجب لأصل أن التعجب فيه إبهام} ⁽⁷⁾.

وأما سيبويه فيرى أن (ما) تعجبية بمعنى شيء ففي قولك: ما أحسن عبد الله! شيء أحسن عبد

(4) وضعنا هذا الحد الجامع للتعجب بحسب مفهوم سيبويه والفراء والنحويين - قدامى ومحدثين.

(5) الأنعام / 59.

(6) معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، (ت) 215هـ، تح: فائز فارس، ط2، 1401هـ -

1981م: 2/528.

(7) شرح المفصل: 143/7.

(1) ينظر: علل النحو لابن الوراق: 415، واسرار العربية: 82، وشرح جمل الزجاجي: 88، والأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية - بيروت: 2/188.

(2) عبس / 17.

(3) المعاني: 237/3.

الكلام المتقدم أو يمكن تقديره وفهمه من سياق التعبير اللغوي⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ، وَأَسْمِعْ﴾⁽⁶⁾.

4- إن الجمود الذي أصاب فعل التعجب شمل أيضاً جملة التعجب في ترتيبها فلا يجوز التقديم ولا التأخير فيها ولا تقبل الزيادة ولا النقصان⁽⁷⁾.

5- يمكن صياغة فعل التعجب من أي فعل من أفعال الباب الخامس على (فَعَلَ)، نحو: كَرَّمَ وظَرَّفَ في صيغة (أكرم به وأظرف به)، ونحو: (حَسَّنَ وَجَّهًا وَحَلَّمَ) في صيغة التعجب (ما أفعله)، نحو: (ما أجمله) و (ما أحسنه) (ما أصلحه)⁽⁸⁾. وبعد كل ما تقدم تبين لي أن سيبويه كان أكثر إحاطة وشمولية في دراسة تفاصيل مسائل هذا الباب من الفراء، للأسباب الآتية:

1. ذكر سيبويه شروط الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب، لكن الفراء غفل عن ذكرها في معانيه.

2. أوجد سيبويه سبيلاً للأفعال التي لا يصاغ منها فعل التعجب فجعلها يمكن التعجب بواسطتها أمّا الفراء فأغفلها.

3. نبّه سيبويه على إمكانية إدخال (كان) الزائدة بين (ما) و الفعل، نحو: «ما كان أحسن عبد الله». لم يقل الفراء بها من قبل في معانيه.

4. وضع سيبويه تعريفاً متواضعاً لمعنى التعجب في حين غفل الفراء عن ذلك.

ووجدت النحاة من بعد سيبويه يأخذون بما ذهب إليه سيبويه في هذا الباب وبما ذهب إليه

الله⁽¹⁾. ومفهوم سيبويه للتعجب لا ينسجم مع تفسير القرآن الكريم لمعنى التعجب الصادر من الله تعالى أو عند التعجب منه سبحانه في قولك: «ما أعظم الله!» فمعنى (ما) في مفهوم سيبويه يكون تقدير الكلام: (شيء أعظم الله)⁽²⁾ وحاشا لله سبحانه ذلك الذي ليس قبله شيء وهو خالق كل شيء.

وبذلك كان الفراء أفضل من سيبويه في فهم التعجب وتحوطه لمعانيه في ضوء الدراسات القرآنية وعلوم القرآن ومعانيه.

واتفق سيبويه والفراء في مسائل عديدة في باب التعجب منها:

1- فعلية (أَفْعَلَ) في صيغة التعجب القياسية (ما أفعله) و (أَفْعِلْ) في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به)، وأنها فعلا جامدان لا يتصرفان لفظهما لفظ الفعل الماضي والأمر وليس معناهما كذلك⁽³⁾.

2- صحة عين فعل التعجب وعدم إعلاها للفرق بين الفعل الجامد والفعل المتصرف، نحو: (ما أبيعهُ) و (ما أقولهُ) و (ما أخوفهُ)، و (أقول به)⁽⁴⁾.

3- جواز حذف حرف الجر والاسم المجرور في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) إذا دلّ عليه دليل في

(1) ينظر: الكتاب: 1/72.

(2) إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود على (ما) التي بمعنى (شيء) فالكلام لا يستقيم عندنا. وإن كان الفاعل في المعنى هو (الله) تعالى والمفعول به هو (ما) ويكون تقدير الكلام - كما يبدو لي - (شيء أعظمه الله) أي: جعله عظيماً بقدرته فالكلام صحيح مستقيم - والله أعلم.

(3) ينظر: الكتاب: 1/73 و 2/400، والمعاني: 2/41، و 3/63، 237 وموازنة في الفعل بين سيبويه والفراء - دراسة نحوية صرفية نقدية، للأستاذ الدكتور طالب الوادي/ ط1/ الأردن - عمان، دار كفاء المعرفة للنشر والتوزيع، 2023م: 316-317.

(4) ينظر: الكتاب: 4/350، والمعاني: 2/139.

(5) الكتاب: 1/73، والمعاني: 2/139.

(6) الكهف/ 26.

(7) ينظر: موازنة في الفعل بين سيبويه والفراء - دراسة نحوية صرفية نقدية: 317.

(8) ينظر: الكتاب: 1/73، والمعاني: 2/139.

التعجب شَمِلَ أيضاً جملة التعجب في ترتيبها فلا يجوز التقديم ولا التأخير فيها ولا تقبل الزيادة ولا النقصان.

3- كما استطاع البحث أن يثبت أن أبا البركات لم يكن موفقاً في حكمه على الكوفيين أنهم قالوا باسمية أفعال المدح والذم [نعم] و[بئس] بالدليل والبرهان من كتاب سيبويه والمعاني للفراء وكتاب الإنصاف لأبي البركات، بل أكد الفراء على فعلية [نعم] و[بئس] عندما تحدث عن إسنادهما إلى ضمائر الرفع، وتوحيد الفعل وتثنيته وجمعه كما يفعل ذلك بالفعل المتصرف.

4- كما وافق الفراء سيبويه في إعراب جملة المدح والذم، نحو: «نعم العبدُ أيوبُ». فيكون إعراب الجملة على مذهبهما: (نعم العبدُ) جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم. وأمّا الاسم المخصوص بالمدح (أيوبُ) فأعربوه مبتدأ. فجملة المدح أو الذم عندهم جملة اسمية خبرها جملة فعلية.

5- وبذلك صحح البحث ما ترسخ في أذهان الدارسين لشرح ابن عقيل وغيرها من كتب النحو التي قالت بهذه المفاهيم والمسائل الخاطئة التي نسبت للفراء والكوفيين من غير تثبت أو دليل.

الفراء، فكلاهما له أنصار ومعارضون في هذا الباب وغيره من أبواب النحو واللغة، إلا أنهما يكمل أحدهما الآخر، فنجد المسألة التي غفل عنها الفراء يذكرها سيبويه ويفصل القول فيها. فوجدت الفراء قد ذكر عدم جواز فك الإدغام في الفعل المضعف في صيغة (ما أفعله) وأوجب فك الإدغام في الفعل المضعف في صيغة (أفعل به)⁽¹⁾. ومما تقدم نجد أن أبا البركات الأنباري في قوله: {ذهب الكوفيون إلى أن [أفعل] في التعجب نحو «ما أحسن زيداً» اسمٌ} ولم يستثن الفراء من الكوفيين فيما ذهب إليه في كتابه [معاني القرآن] لم يكن منصفاً في حكمه بين البصريين والكوفيين في كتابه الإنصاف وللأسباب التي ذكرناها فيما سبق.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ومنه ينال العبد الصالح الإحسان والنجاح، وبكرمه تنجز الأعمال التي تنفع البلاد والعباد. أهم نتائج البحث:

1- استطاع البحث أن يثبت أن أبا البركات لم يكن موفقاً في حكمه على الكوفيين أنهم قالوا باسمية أفعال التعجب بالدليل والبرهان من كتاب سيبويه والمعاني للفراء وكتاب الإنصاف لأبي البركات.

2- بل اتفق سيبويه والفراء في مسائل عديدة في باب التعجب منها فعلية (أفعل) في صيغة التعجب القياسية (ما أفعله) و (أفعل) في صيغة التعجب (أفعل به)، وأنهما فعلاان جامدان لا يتصرفان لفظهما لفظ الفعل الماضي والأمر وليس معنهما كذلك، كما اتفقا على أن الجمود الذي أصاب فعل

(1) ينظر: المعاني: 2 / 139.

8. السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي (324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط2، 1400هـ.
9. شرح ابن عقيل قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ) على ألفية ابن مالك (ت672هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح بن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1384هـ - 1964م.
10. شرح الاشموني على الفية ابن مالك، لأبي الحسن علي نور الدين الاشموني (ت929هـ)، ط2، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، القاهرة، 1365هـ - 1946م.
11. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطبعة دار الكتب، الموصل 1982م.
12. شرح الكافية في النحو، لابن جماعة محمد بن إبراهيم سعد الله بن جماعة (ت733هـ)، تح: الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، 1407هـ - 1987م.
13. شرح كتاب سيويه، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله ابن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1، 1429هـ - 2008م.
14. شرح المفصل، لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، (بلا. ت).
15. صيغة (أفعل) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها العربية، الدكتور مصطفى النحاس، مطبعة السعادة، القاهرة، 1403هـ - 1983م.
16. علل النحو لابن الوراق، لأبي الحسن محمد بن عبد الله (ت381هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور

المراجع والمصادر:

- القرآن الكريم.
1. أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، 1384هـ - 1964م.
2. أسرار العربية، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، (ت577هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - (بلا، ت).
3. الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية - بيروت.
4. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: د. إبراهيم الانباري، ط2، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1402هـ - 1982م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي (ت577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (بلا- ت).
6. تفسير الجلالين، للإمامين الجليلين: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي وجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مذيلا بكتاب لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي (ت911هـ) ط1996-1416م، مؤسسة دار الشربجي للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق.
7. حاشية الصبان على شرح الإشموني على ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د. ت).

- بيروت، 1382هـ - 1962م.
25. المقرب، لعلي بن مؤمن بن عصفور (ت 669هـ) تح: د. أحمد عبد الستار الجوارى، و. د. عبد الله الجبوري، ط 1، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.
26. المنصف شرح عثمان بن جني ت (392هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت 248 او 249هـ) تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
27. منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيوييه، للدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
28. موازنة في الفعل بين سيوييه والفراء - دراسة نحوية صرفية نقدية، للأستاذ الدكتور طالب الوادي/ ط 1/ الأردن - عمان، دار كفاءة المعرفة للنشر والتوزيع، 2023م.
29. الموجز في النحو، لأبي بكر محمد بن السرج (ت 316هـ)، تح: د. مصطفى الشويمي، وبن سالم الدمرجي، مؤسسة البدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1385هـ - 1965م.
30. النحو العربي مذهبه وتسيره، تأليف الدكتور مجهد جيجان الدليمي والدكتور محمد صالح التكريتي والدكتور عائد كريم، جامعة بغداد، كلية التربية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
31. نحو الفعل للدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م.
32. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، 1968م.
33. الوحيد في النحو والإعراب والبلاغة والإملاء وقواعد القراءة، لكمال أبي مصلح، مكتبة النهضة، بغداد، (د.ت).
- محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002م.
17. في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، ط 1، 1966، شركة ومطبعة ألأبي الحلبي بمصر.
18. الكتاب، كتاب سيوييه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، 1425 هـ. 2004م.
19. مجمع الأمثال، للميداني لأحمد بن محمد النيسابوري (ت 518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، 1374هـ - 1955م.
20. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، الجزء الأول تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، ط 1، مطبعة دار الكتب المصرية، 1374هـ - 1955م. الجزء الثاني، تح: محمد علي النجار، ط 1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، والجزء الثالث، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1972م.
21. معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، (ت 215هـ)، تح: فائز فارس، ط 2، 1401هـ - 1981م.
22. معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1408هـ - 1988م.
23. المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، ط 2، بيروت، (بلا.ت).
24. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تح: عبد الخالق غزيمة، عالم الكتب